ساري حنفي

علوم الشرع والعلوم الاجتماعية:
نحو تجاوز القطيعة ـ أليس الصبح بقريب

(بيروت: مركز نهوض للبحوث والدراسات، 2021). 784 ص.

جمال فزة(*)

أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة محمد الخامس، الرباط – المغرب.

تمهيد

يتضمن كتاب ساري حنفي **علوم الشرع والعلوم الاجتماعية: نحو تجاوز القطيعة** آراء إصلاحية في تعليم علوم الشرع، شَرَعَ المُؤَلِّفُ في تدوينها منذ عام 2015، وانتهى بها، في غضون خمسة أعوام من النظر والبحث الميداني الشاق، إلى صيغة كتاب ضخم تربو صفحاته متوسطة الحجم على السبعمئة، دونما احتسابٍ للببليوغرافيا والفهرَسِ.

والكتاب، على الرغم من غزارة مادته، ارتدى حلّة منطقية بهية بفضل قدرة صاحبه على جمع الأجزاء بعضها إلى بعض. وما يزال المُؤَلِّفُ على نهجه حتى يَسَّرَ للقارئ مُهِمَّتَهُ، فصار في وسعه الإمساك بخيط ناظم، انْتَسَجَتْ بفضله خمسة أبواب كبرى في نص محبوك، لا يأخذ منه التفكك وإن تفرعت أبوابه أربعة عشر فصلًا.

اشتمل الباب الأول على الإشكاليات والسياق، وجعله المؤلف في ثلاثة فصول، أتى فيها على تاريخ التعليم الشرعي، واتجاهاته، وأزمته، والمقاربات التي تناولته، قبل أن يُعَرِّجَ على فَحْصٍ لطبيعة الحقل الديني في بلاد العرب، فينتهي إلى مساءلة أسلمة المعرفة وتأصيلها. وتوالت الأبواب الثاني والثالث والرابع مُحْتَوِيَّةً على دراسة مقارنة للتعليم الشرعي بين المشرق العربي ومغربه، وَمُبْرِزَةً ثلاثةَ نماذجَ رائدةٍ؛ **أولها** كلية الدراسات الإسلامية في جامعة حمد بن خليفة بقطر، **وثانيها** دار الحديث الحسنية بالمغرب، **وثالثها** الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا؛ وذلك في تسعة فصول وسم فيها المؤلف تعليم علوم الشرع في كل بلد من البلدان العربية، وفي كل نموذج من النماذج المبرزة بميسم خاص، لِيُقفل الكتاب، في الأخير، على باب ختامي

(*) البريد الإلكتروني: fezzajamal2@gmail.com.

يتفرع إلى فصلين، يقدم فيهما المؤلف رؤية عامة في الواقع والقطيعة والبدائل.

صدرت الطبعة الأولى للكتاب عن مركز نهوض للدراسات والبحوث ببيروت خلال السنة الجارية 2021م. وإذ وجد القارئُ في الكتاب مَوْسُوعِيَّةً وقدرةً على التنقل بين تخصصات مختلفة، فحسبه أن يَطَّلِعَ على شيء من سيرة صاحبه؛ فهو (ساري حنفي) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. ومن نافلة القول أن مهامه العربية والدولية قد أهّلته للاطلاع على أحوال أكثر من بلد، سواءٌ كان عربيًا أو غير عربي. وقد أفاد ساري حنفي من وضعه هذا، فجاء كتابه غزير الفائدة محكم البناء.

أولًا: السياق

اختار حنفي لعنوان كتابه عنوانًا رديفًا هو «**أليس الصبح بقريب**»، أحيى به الوصل مع فضيلة الشيخ الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، الذي ألف كتابًا يحمل العنوانَ نفسَه، تَضَمَّنَ آراءَ إصلاحيةً، شَرَعَ هذا العالِمُ الإسلاميُّ الفذُّ في تدوينها منذ عام 1902؛ ولعمري إني أجد في هذا الترادف وحده ما يَسْنَحُ لي بمعرفة الدوافع الكامنة التي حركت هِمَّةَ المُؤَلِّفِ إلى التأليف، إذ إن المؤلف أراد من هذا الترادف جانبًا من التماثل في السياق.

ألّف محمد الطاهر بن عاشور (1879ـ1973) كتابه **أليس الصبح بقريب؟** في سياق استقواء الغرب الأوروبي على العالم الإسلامي واحتلاله له (دام احتلال تونس من 1881 إلى 1958). وفي مثل هذا الوضع الموسوم بعلاقة مُخْتَلَّةٍ لصالح غرب غالبٍ تكنولوجيًا وحضاريًا، على حساب عالم إسلامي مغلوب على أمره، من الطبيعي أن تصعد مشاعر الانفعال في نفوس المغلوبين، وتتراجع قيم التريث والرزانة والتعقل؛ فتغلب العجلة على أمرهم، وتصير الدعوة إلى الجهاد والمقاتلة بالسيف همّهم الأول والأخير.

﴿**... أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ**﴾ عبارة وردت في الآية 81 من سورة هود، ردّت بها الملائكة على لوط لمّا استبطأهم إهلاكَ قومِه. إنها عبارة تتعدى ما تومئ إليه من تفاؤل بانبلاج الصبح، أو قل إنها تنطوي على تفاؤل استراتيجي بتغير الحال، لا يَصْدُقُ إلا إذا سرنا إليه بِتُؤَدَةٍ وثبات، وتجنبنا أثناء السير كل تعجل تحث إليه رغبة في الانتقام وردّ الصاع صاعَين. فمهما بدا للبعض أن الانصراف إلى البتّ في قضايا إصلاح التعليم، في زمن الاحتلال، تَرَاخٍ، بل وتهربٍ من تحمُّل مسؤولية الجهاد المباشر، فإن محمد الطاهر بن عاشور لم يَخَفْ، في قراره، لومة لائم، وأصر على أن يأخذ سؤال النهضة من مبتدئه؛ ألا وهو تجديد العلوم وإصلاح التعليم.

وإذا كنت ميالًا إلى هذا التأويل المتعدّي للتفاؤل بالصبح، فلأن محمد الطاهر ابن عاشور قد نوّه به تنويهًا حينما ذكر في كتابه حديثًا عن عبادة بن الصامت قال:

«كنت أُعَلِّمُ القرآن رجلًا من أهل الصُّفَّة[1] فأعطاني قوسًا أجاهد بها، فسألت عنه رسول الله فقال لي: «إذا كنت تريد أن يطوقك الله بقوس من نار فاقبله» (ابن عاشور، 2006: 41).

جانب آخر من جوانب الإيضاح الذي أملته علينا عبارة «أليس الصبح بقريب»، والمرتبط بسياق الاحتلال، هو أنه، في مثل هذا الوضع، غالبًا ما يميل المرء إلى الإلقاء بالمسؤولية كاملةً على العامل الخارجي بوصفه السبب المباشر في الأزمة؛ فيغلب على الناظر إلى الأزمة رأي يفيد بأن كل المعاناة التي يتعرض لها العالم الإسلامي، إنما مصدرها هو المؤامرة الخارجية، التي يحيكها الغرب الغاشم ضد الأصالة والدين والقيم والثقافة الإسلامية. ولعمري إن هذا الرأي لا يقود إلا لحل واحد؛ هو الرجوع إلى السلف الصالح والتمسك بالهوية والأصالة، فتنقلب الحاجة إلى الحداثة والتجديد حرصًا على المحافظة والتقليد.

بيد أن محمد الطاهر ابن عاشور، على خلاف ما يسكن إليه أصحاب المؤامرة الخارجية، يوجه منظاره إلى الداخل، فيثير المشاكل المؤسسية والمنهجية المتعلقة بالتعليم الديني، معتبرًا أن الإشكالَ الأساسيَّ داخليٌّ غير قابل لأي تبرير أيديولوجي أو إيبيستيمولوجي متسلل من الخارج. إنه إشكال يتعلق بضرورة تجديد العلوم الإسلامية حتى تلائم الواقع العربي والإسلامي؛ فوجود مستعمر من مصلحته إضعاف العالم الإسلامي وإبقائه على حال من التخلف، لا يعني التغاضي عن الأسباب الداخلية للتخلف. ولعل طبيعة التعليم الديني وأساليبه كما اضطلعت بها الجوامع الإسلامية التقليدية، مثل جامع الأزهر، سبب من الأسباب الرئيسة التي تفسر واقع الحال. ولن نجد، في هذا، دليلًا أقوى من شهادة عميد الأدب العربي في حق جامع الأزهر وأساتذته، وهو الذي تحدث، في مستهل الكتاب الثالث من سيرته الذاتية، عن ملل يقتل الروح، ما فتئ يعاني منه الأمَرّين، يقول: «وإنما كان يضيق أشد الضيق بهذا السأم الذي ملأ عليه حياته كلها، وأخذ عليه نفسه من جميع جوانبها...»، ليتحول أساتذة الأزهر، الذين كان معجبًا بهم وبمعرفتهم، في البداية، إلى خصوم له. وها هو يتحدث عن محاضراتهم ساخرًا: «وهو في كل هذه الدروس كان يسمع كلامًا معادًا وأحاديث لا تمسّ قلبه ولا ذوقه، ولا تغذي عقله، ولا تضيف إلى علمه علمًا جديدًا» (حسين، 1992: 309_310).

إن الوفاء لروح محمد الطاهر ابن عاشور[2] حمل ساري حنفي على الإقلاع عن فرضية المؤامرة الخارجية وتوجيه عدسته لفحص العوامل الداخلية للأزمة. وإذا كان سياق ابن عاشور هو واقع الاحتلال، والحاجة إلى التحرر، فإن سياق

(1) عرف أهل الصفّة ببأسهم الشديد أثناء مقاتلة الأعداء، واستشهد عدد كبير منهم في ساحات القتال.

(2) يقول ساري حنفي: «وها أنا اليوم أتواصل مع روح ابن عاشور، فقد وجدت أن كثيرًا مما أتى به صالح ليومنا هذا».

ساري حنفي هو واقع الحراك وانتفاض الشعوب العربية ضد أنظمة استبدادية، أو ما تُعُورِفَ على تسميته «الربيع العربي». وفي خضم هذا السياق، كان الحدث الخطير الذي ترك وقعًا سيئًا في وجدان ساري حنفي وشعوره، فخلّف لديه رغبة في دراسة الموضوع والبحث في أسبابه هو لجوء بعض اليساريين، خلال الحراك الذي شهدته مصر، إلى الجيش من أجل تخليصهم من الصعود الشعبي للحركات الإسلامية، لتصبح القطيعة دموية. وبالرغم من محاولة الكثيرين الإشارة إلى دور القوى الخارجية في هذا الصراع، قرر ساري حنفي أن يتخذ لنفسه موقفًا ضد كل تعجُّل، ليرى في هذه النتيجة، التي حزّت في نفسه، مظهرًا من مظاهر قطيعة فكرية صارت راسخة عبر الزمن، عززتها الفلسفة التربوية والسياسات التعليمية المرتبطة بها في البلدان العربية والإسلامية. وإذًا، فلا صلاح للأمة العربية والإسلامية، برأي ساري حنفي، ولا تنمية لحالها وهي في غفلة من رأب الصدع الموجود بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية؛ إذ إن الكتاب ينطلق من فرضية وجود قطيعة بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية تعود إلى طبيعة الممارسة العلمية لمنتجي المعرفة الدينية الإسلامية في العصر الحديث والمعاصر تحديدًا.

ثانيًا: في أهمية الكتاب

لا شك في أن شعور ساري حنفي بالاستياء والحزن لسوء العلاقة بين أطراف تجمعها الرغبة في التحرر من الاستبداد، ويفرقها تعصُّب أيديولوجي غير مبرر كان الدافع الأول إلى الكتابة، لكن منطق العلم يفرض على صاحبه أن يُحَوِّلَ سؤالًا عمليًا يرتبط بمشاعر البشر إلى إشكال علمي يحكمه منطق النظر. هكذا تمكن المؤلف من مغادرة ضفاف سوسيولوجيا النخب ليرسو على مرافئ سوسيولوجيا العلوم والمعرفة؛ حيث سرعان ما انتقل بسلاسة من سؤال «ما هي الشروط التي تسمح لنخب متعارضة بأن تتحاور فيما بينها؟» إلى سؤال «ما هي شروط نجاح الأطروحات الإسلامية داخل وضع يتسم بصعود تاريخي لمقولات الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟»؛ وهو سؤال صاحَبَ أحداث «الربيع العربي» منذ انطلاقها إلى اليوم، متخذًا أشكالًا متباينة أهمها الصيغة التي طرحها الغرب: «هل الإسلام يتوافق مع الحداثة والديمقراطية؟».

يتعلق الأمر، إذًا، بمعاودة طرح سؤال التجديد؛ وذلك على إيقاع اختبار أطروحات إسلامية مثل إعمال نظريات المصلحة والمفسدة الشرعية والتفكير المقاصدي والبعد الأخلاقي للدين، داخل فضاء عمومي أكثر تحررًا واستقلالية. ويركز ساري حنفي على البعد الأخلاقي ليس لأهمية هذا البعد في إعادة تعريف علوم الشرع فحسب، وإنما لأنه يسمح أيضًا باللقاء مع حركة تصحيحية ونقدية في العلوم الاجتماعية تتجه نحو الارتباط بالفلسفة الأخلاقية. لكن ساري حنفي يرجئ هذا المشروع إلى أجل آخر، ويفضل الإمساك بالحد الأول من المعادلة؛ أي

تجديد علوم الشرع، وإن كان، بالطبع، لا يَني يثير مسألة الحوار الصعب بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، مما أضفى على الكتاب روحًا جدلية.

ولا يكتفي ساري حنفي بإثارة مشكلة القطيعة التي ترسخت بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية داخل العالم العربي والإسلامي، بل يجعلها فرصة للوقوف على مشكلة العصر، الذي تمر منه البشرية قاطبة؛ ومفادها: كيف نقبل بالتعددية ونحافظ في نفس الوقت على التماسك الاجتماعي؟

ثالثًا: في مضمون الكتاب

ينطلق المؤلف من مسلّمة أساسية مفادها أن البشرية ولجت عصر التعددية بامتياز، وأنها تشهد اليوم أشكالًا متنوعة من الانقسام الطبقي، والتنوع الإثني، واختلاف الملل والنحل، وما إلى ذلك من أشكال التعدد. لكن ساري حنفي، الذي عاصر أحداث الربيع العربي، وتأثر بها أيما تأثر، يدعونا إلى التوقف مليًا عند شكل قاتل من الانقسام، هو الذي ينتجه الحقل الديني بوصفه نتاجًا لأشكال خاصة من الارتباط الحركي بالدين. ونظرًا إلى الأهمية التاريخية والسياسية لهذا الانقسام الاجتماعي الحركي حول الدين، فإن المؤلف لا يتصور تجديدًا مستديمًا لتعليم علوم الشرع خارج تسوية اجتماعية وسياسية بين الأطراف الأساسية الفاعلة في الحقل الديني.

يربط ساري حنفي اتجاهات التعليم الديني الشرعي في الجامعات العربية والإسلامية بخصائص الحقل الديني داخل كل بلد على حدة؛ فهو لا يختزل أزمة تعليم علوم الشرع في غياب إرادة أو ضعف كفاءة أو نقص خبرة، بل يجعلها على صلة وثيقة بطبيعة التسوية السياسية التاريخية للحقل الديني (Le Pacte Politico- religieux). ولعل هذا تحديدًا هو ما يسمح بوضع ساري حنفي في خانة سوسيولوجيا العلوم (La Sociologie des Sciences)؛ ذلك أن التجديد في علوم الشرع وطرق تعليم هذه العلوم، بنظره، رهين بطبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل الحقل الديني، وما تسفر عنه من توازن ومن هيمنة. على هذا الأساس، تكون تبيئة المعرفة وفقًا لمنهج الفصل والوصل، والمنهجية المقاصدية، والمقاربة الأخلاقية للدين، وهي المقاربات الكفيلة بتطوير علوم الشرع وتجسيرها مع العلوم الاجتماعية، مشروطة بتطور أرضية سياسية واجتماعية خاصة تسود فيها تسوية للحقل الديني على أساس من العلمنة الجزئية والدولة المدنية. وساري حنفي لا يتبنى هذه الفكرة من باب التأمل البحت، بل يلتقط مؤشرات ملموسة تسمح برصد اتجاه تحول يشهده العالم العربي والإسلامي من علمانية صلبة إلى علمانية جزئية تقوم على أساس فكرة مدنية الدولة، التي تتبلور بدورها حول مبادئ تثمين البعد الأخلاقي للدين وفصل السياسي عن الدعوي والتخلي عن الدولة الدينية مع التشبث بحضور الدين داخل الفضاء العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية،

برأي ساري حنفي، تتجه، وإن بدرجات متفاوتة، نحو علمنة جزئية، يبدو أن شمسها قد شرعت في البزوغ من غرب العالم العربي والإسلامي؛ حيث الهيمنة للمقاربة المقاصدية، وحيث بوادر اللقاء التاريخي المفترض بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية قد أينعت في أكثر من كلية للشريعة، وفي غير ما شعبة من شعب الدراسات الإسلامية بالمغرب وتونس، وبدرجة أقل في الجزائر، وإن كان هذا اللقاء، لغاية الآن، لا يعدو مجرد الاحترام المتبادل الذي يمليه التواجد جنبًا إلى جنب داخل حيّز مكاني واحد.

وليس التحول الذي يمر منه العالم العربي والإسلامي، برأي ساري حنفي، نتاجًا لعوامل داخلية فحسب، بل هو الصيغة التاريخية التي اتخذها تَمَيُّزُ قاعدةٍ كونيةٍ داخل الحضارة العربية الإسلامية في زمن ما بعد العلمانية، القاعدة التي تتمفصل حول محورين أساسيين: العودة القوية للدين، والتفكير في الحداثة بصيغة الجمع (حداثات).

رابعًا: بدائل

لا يتصور ساري حنفي تجديدًا لعلوم الشرع دون انفتاح علماء الدين على منجزات العلوم الاجتماعية، فهي، برأيه، تضطلع، اليوم، بالمكانة التي حظي بها المنطق الأرسطي زمن ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وبدونها من المحال أن نفهم الإسلام بما يتناسب وفهم الواقع. لكن الانفتاح على العلوم الاجتماعية لا يعني، في شيء، الاستغناء عن كل ما يميز الحضارة الإسلامية تاريخيًا، بدعوى كونية هذه العلوم. بل إن الحاجة إلى تبيئة العلوم الاجتماعية مسألة حيوية لا غنى عتها كيما تتقدم الحضارة العربية والإسلامية بخطى حثيثة وثابتة، ومن دون صدمات عنيفة، باتجاه العلمنة الجزئية للحياة الدينية والتجارب المعيشة.

يطرح ساري حنفي منهجًا بديلًا لتبيئة المعرفة؛ وهو منهج الفصل والوصل. فعندما تعترض الباحث مشكلة عويصة، يشرع في البداية بفرز مكوناتها، وتمييز العلمي منها عن الديني، حتى إذا انْهَمَّ بحلها باشر جانبَها العلميَّ وجانبها الدينيَّ كُلٌّ بحسب ما يناسبه من المناهج، قبل أن ينشئ في النهاية علاقةً رابطةً بين الجانبين.

وعلاوة على تبيئة المعرفة بما يتوافق ومنهج الفصل والوصل، يدعو ساري حنفي إلى الاجتهاد وفقًا للمنهجية المقاصدية، التي بدونها يضيع على الباحث بيان مقاصد الشريعة العامة. وساري حنفي، عندما ينوّه بالمنهجية المقاصدية، لا يركن إلى استكناه الخلفية الفلسفية للنص، بل يبين أهمية العلاقة بين القوانين التي تحكم سير الاجتماع البشري من جهة والمقاصد الشرعية من جهة أخرى.

وأخيرًا، يدعو ساري حنفي إلى إعادة ترتيب الأولويات في فهمنا للدين؛ وذلك بالتعامل مع الأخلاق كما لو كانت بمثابة مصفوفة المرور إلى باقي الأبعاد الدينية الأخرى. هكذا تكون الأخلاقُ روحَ الدين وعُمْدَتَهُ والمحور الذي يدور حوله التشريع والفقه.

في الختام

يعَدّ كتاب ساري حنفي **علوم الشرع والعلوم الاجتماعية: نحو تجاوز القطيعة**ـ **أليس الصبح بقريب** كتابًا غاية في الأهمية، يتناول بالبحث والدراسة موضوعًا شائكًا ومثيرًا للجدل. ولولا شجاعة المؤلف وجرأته، ما استأثر العالم العربي والإسلامي بهذه التحفة، التي تعدّ بمثابة لبنة أولى في تشييد صرح كبير، عنوانه العريض يتعدى تحديد شروط الحوار بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، ليضعنا أمام مشروع إعادة التوازن للحضارة البشرية قاطبة، من خلال تثمين بعديها المادي والروحي في زمن التعدد وخسوف السرديات الكبرى.

المراجع

ابن عاشور، محمد الطاهر (2006). **أليس الصبح بقريب: التعليم العربي الإسلامي: دراسة تاريخية وآراء إصلاحية.** القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة؛ مؤسسة دار سحنون للنشر والتوزيع.

حسين، طه (1992). **الأيام**. الكتاب الثالث. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.